

Distr.
GENERAL

TD/B(S-XXIII)/2/Add.1
26 April 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون

جنيف، ٨-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ توافق آراء ساو باولو

تقرير أعدته أمانة الأونكتاد*

المرفق الأول

الدروس المستخلصة

١- إن تجربة تنفيذ توافق آراء ساو باولو طوال السنتين الماضيتين قد أتاحت استخلاص بعض الدروس عبر التي تتخلل كامل أنشطة الأونكتاد المضطلع بها في إطار الأركان الثلاثة ألا وهي البحث والتحليل، والعمليات الحكومية الدولية والتعاون التقني.

٢- وتشير جميع البرامج إلى أهمية البحث والتحليل كأساس لبرنامج عمل الأونكتاد. على أن البحث بحاجة إلى "استشراف الاتجاهات" وينبغي أن يتناول القضايا الناشئة والتي تطرح تحديات على جدول الأعمال الدولي، فيما يتصل على سبيل المثال بالقضايا الاستراتيجية في مجال التجارة والدين والفقر فضلاً عن دور الاستثمار وغيره من مصادر التمويل والتطورات التي تحدث على صعيد الاقتصاد الكلي والنماذج الجديدة مثل لترابط الاقتصاد العالمي والأولويات العالمية الجديدة الأولويات الناشئة عن القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. وقد تبين أن مثل هذا البحث والتحليل يعزز المشاركة الواعية والقوية من جانب البلدان النامية في التجارة والمفاوضات التجارية، مما يمكنها من

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب حدوث تأخيرات في تجهيزها.

الحصول على مكاسب إنمائية أكبر. بيد أن هناك مجالاً لزيادة التحسن في أوجه الربط بين أنشطة الأونكتاد التحليلية والأنشطة التشغيلية.

٣- وقد استُخلصت بعض الدروس السياسية من أنشطة التحليل والبحث التي اضطلع بها الأونكتاد منذ ساو باولو ووردت هذه البحوث والتحليل في العديد من المنشورات الرائدة والوثائق البرلمانية وغيرها من الدراسات فضلاً عن برامج التعاون التقني للأونكتاد. وتغطي البحوث والتحليل مجموعة القضايا التالية: (أ) المواءمة بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الدولية بما في ذلك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية؛ (ب) تحليل العلاقات الرابطة بين التجارة والنمو والعمالة وتخفيف الفقر في البلدان النامية؛ (ج) دور الاستثمار في التنمية، ولا سيما على صعيد بناء القدرة على التوريد والتصدير في البلدان النامية؛ وإمكانات الاستثمار في تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب؛ (د) والاحتياجات المؤقتة والواسعة النطاق لأقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والهشة؛ (هـ) التطورات التي تشهدها المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي؛ (و) الآثار المتولدة عن الاتجاهات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية؛ (ز) الآثار المتولدة عن اختلال الموازين العالمية بالنسبة للتنمية الوطنية وتأثير الإجراءات الهادفة إلى تصحيح هذه الاختلالات؛ بما في ذلك تنسيق أسعار العملات؛ (ح) العلم والتكنولوجيا بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ (ط) النقل وتيسير التجارة والعمليات الجمركية والإصلاح؛ و(ي) الروابط القائمة بين السياسات البيئية والتجارة. وهذه جميعها مجالات ينبغي للأونكتاد أن يواصل إيلاءها اهتماماً كبيراً فيما يقوم به من بحوث وتحليل.

٤- **قواعد البيانات وأدوات التحليل.** من دعائم العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال البحث والتحليل والمساعدة التقنية قواعد البيانات التي استُحدثت وأدوات التحليل التي طُورت داخل الأونكتاد في مجالات من قبيل إدارة الدين والاستثمار والحوافز التجارية والشؤون الجمركية. وقد أثبتت هذه البيانات والأدوات أنها ذات قيمة لا حصر لها بالنسبة لرسم السياسات المتعلقة بالتجارة والتنمية وحتى لوضع المعايير على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف. من ناحية أخرى، يتطلب الأمر استثمار أموال طائلة لمساندة التحديث المتواصل لتلك النظم بالتعاون مع الحكومات والمؤسسات الدولية المعنية.

٥- **العمليات الحكومية الدولية.** تتيح العمليات الحكومية الدولية التي يضطلع بها الأونكتاد محفلاً مفيداً لإجراء مناقشات ولبناء توافق الآراء خارج إطار التفاوض الرسمي، مما يثري البحث والتحليل ويفضي إلى وضع مبادئ توجيهية واضحة المعالم في مجال السياسة العامة واعتماد الدول الأعضاء لأفضل الممارسات. وخلال السنتين الماضيتين، تكثف الاهتمام في بعض الأحيان بأنشطة الأونكتاد الحكومية الدولية، فيما المشاركة في اجتماعات أخرى كان في مستوى دون المرضي. وعمدت أفرقة الخبراء إلى توفير مساهمات قيّمة في عدد من المجالات الجديدة مثل القطاعات الدينامية في التجارة العالمية وتقييم الخدمات والحوافز غير التعريفية. وقد ساعد الحوار الذي دار على مستويات مختلفة داخل العمليات الحكومية الدولية على إرساء الأساس للقيمة المضافة في مجالات رئيسية من عمل الأونكتاد، بما في ذلك التعاون التقني. بيد أن مثل هذه العمليات، لكي تكون أكثر فعالية، تقتضي الاشتراك الفعال والجاد من جانب الدول الأعضاء فضلاً عن المتابعة بواسطة مشاريع التعاون التقني التي تتوفر لها الموارد وأوجه الدعم.

٦- **التعاون التقني.** هناك عدد من الدروس الممكن استخلاصها من تجربة الأونكتاد في مجال التعاون التقني الشامل لمجموعة ما يضطلع به من برامج:

- يُعتبر التمويل الملائم والثابت والمتعدد السنوات أساسياً لتوفير الردود حسنة التوقيت والممكن التنبؤ بها والدعم للبلدان المستفيدة. ويلزم كذلك توخي المرونة من أجل التصدي بوجه خاص للظروف التي يتعذر التنبؤ مسبقاً بها مثل الكوارث الطبيعية (كالتسونامي الذي ضرب شرقي آسيا) أو الظروف الميدانية الصعبة والشديدة التقلب كما هو الشأن بالنسبة لتوفير المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.
- هناك في الأجلين المتوسط والأطول حاجة لأن تعمل برامج التعاون التقني للأونكتاد من أجل تنمية القدرة على الدعم الذاتي - التي تستند إلى الأطر البشرية والتنظيمية والمؤسسية - في البلدان المستفيدة .
- حدثت زيادة كبيرة في الطلب على الدعم التحليلي والمساعدة التقنية اللذين يقدمهما الأونكتاد. ولكن بالنظر إلى محدودية الموارد يتعذر على الأونكتاد أن يغطي كافة مجالات العمل التي صدر تكليف بشأنها عن توافق آراء ساو باولو تغطية كثيفة مماثلة أو أن يستجيب لكافة الطلبات المتعلقة بالعمل التحليلي أو المساعدة التقنية.
- وهناك درس مستخلص وهو أن التعاون التقني العالمي أو الإقليمي وأنشطة بناء القدرات هما جانبان يكملان الأنشطة المضطلع بها على المستوى الوطني. والمشاريع والبرامج العالمية والإقليمية ودون الإقليمية تشكل أداة فعالة للتكلفة في التعامل مع مجموعة من البلدان بخصوص قضايا عامة مثل فرصة إجراء مفاوضات تجارية متعددة الأطراف، وهي تسمح بالتبادل المباشر للخبرات الوطنية (الممكن تعزيزها أيضاً بواسطة التشبيك المباشر). من ناحية أخرى، تركز المشاريع الوطنية تركيزاً أكبر على المشاكل المحددة والحلول التي تفي باحتياجات بلدان مستفيدة معينة. ولذلك هناك حاجة للظفر بمزيج ملائم من النهج التي تتحدد بحسب الغرض والاحتياجات والظروف.
- وهناك درس رئيسي بالنسبة لفعالية برامج التعاون التقني ألا وهو أهمية الالتزام والشعور بالملكية من جانب الجهات المستفيدة.

٧- **أهمية التعاون/التنسيق الدوليين.** يضطلع الأونكتاد، بوصفه جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة المختصة بالمعالجة المتكاملة الجوانب للتجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، بالعمل عن كثب مع الوكالات الأخرى من أجل النهوض بأعبائه وبغية تلافي الازدواج فيما يُبذل من جهود. وتفيد التجربة المستفادة من تنفيذ توافق آراء ساو باولو أن هناك أوجه توافق تتحقق من مثل هذا التعاون عن طريق جوانب التكامل في الخبرة التي يوفرها الأونكتاد وخبرة بقية الشركاء الإنمائيين. بيد أنه يلزم عند حشد الموارد لغرض التعاون التقني تفادي التنافس فيما بين الوكالات.

٨- لقد أثبتت الشراكات وغيرها من ترتيبات التعاون - مثل الترتيبات التي وُضعت في الأونكتاد الحادي عشر - فائدتها الكبيرة بوصفها آليات تساعد على توسيع نطاق العمل الذي يضطلع به الأونكتاد وأثر ذلك العمل. وتبين التجربة المكتسبة من خلال تنفيذ توافق آراء ساو باولو أن الشراكات المبتكرة التي تركز على مواضيع محددة والقائمة بين حكومات البلدان المتقدمة والبلدان النامية وقطاعات الأعمال والمنتجين والمجتمع المدني يمكن أن تفضي إلى نواتج قيّمة في مجال التجارة والتنمية المستدامة. وقد عاد التعاون مع المعاهد العلمية ومع ما لها من خبرات بيداغوجية بالنفع الجمّ على برامج من قبيل المعهد الافتراضي والتدريب التجاري والحلقات التدريبية بشأن أهم المسائل المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. ولتعزيز نطاق وأثر عمل الأونكتاد يُستصوب مواصلة تشجيع المزيد من اشتراك دوائر الأعمال والمجتمع الدولي والخبراء من العواصم الوطنية في العملية الحكومية الدولية.

٩- النشر. على حين أن المجتمع الأكاديمي وغيره من المنظمات على بيّنة عموماً من عمل الأونكتاد إلا أن جهوداً أكبر لنشر ما يقوم به الأونكتاد من بحوث وتحليل يلزم أن تبذل وأن تتّجه بصورة خاصة إلى حكومات البلدان النامية وإلى شحذ الوعي الدولي بالقضايا الحرجة من قبيل الإشكالية الإنمائية التي تواجه في أفريقيا. كذلك، ليست الحكومات جميعها واعية بمدى وجدوى أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. وينبغي في هذا الصدد تصميم استراتيجية للاتصال تكون أفضل تنسيقاً وأكثر فعالية. وهذا يجعل التنسيق المتزايد فيما بين مختلف الشعب أمراً حاسماً من جميع الوجوه.

- - - - -